منتدى المياه العالمي: على الدول أن توفي بالتزاماتها بشأن حقوق الإنسان في الحصول على الماء والشروط الصحية بيان مشترك لـ"منظمة العفو الدولية" و"ائتلاف ووش المتحد"

تشعر "منظمة العفو الدولية" و"ائتلاف ووش المتحد" بالقلق العميق من إخفاق مسودة "الإعلان الوزاري الخاص بمنتدى المياه العالمي" المؤرخة بتاريخ 7 فبراير/شباط 2012 (مسودة الإعلان) في إلزام الدول بتطبيق حقوق الإنسان في الحصول على المياه والشروط الصحية الملائمة. وتشير مسودة الإعلان إلى اعتراف "الجمعية العامة للأمم المتحدة" و"مجلس حقوق الإنسان" التابع لها بالحق في الحصول على الماء والشروط الصحية الملائمة، لكن المسودة لا تعيد التأكيد على هذا الاعتراف.

ولا تلزم مسودة الإعلان الأطراف الموقعة عليه إلا بتطبيق "تعهدات حقوق الإنسان المتعلقة بالحصول على مياه شرب نظيفة بشكل آمن وعلى الشروط الصحية الملائمة." وقد أصر عدد صغير من الدول على هذه الصياغة، ومنها كندا، التي دأبت على معارضة الاعتراف بالحق في الحصول على المياه والشروط الصحية الملائمة على المستوى الدولي على مدار العقد الماضي.

وتترك هذه الصيغة المجال للدول كي تقرر بشكل فردي إن كانت التزاماتها في مجال حقوق الإنسان تتطلب منها تطبيق حقوق الحصول على المياه والشروط الصحية الملائمة للجميع، وكي تمنع الناس المحرومين من الحصول على المياه والشروط الصحية الملائمة من القدرة على محاسبة حكوماتهم. يجب على الغالبية الساحقة من الدول التي اعترفت بالحق في الحصول على المياه والشروط الصحية الملائمة أن تصر على أن مشاركتها في إعلان مشترك تتطلب التزاماً مطلقاً لا لبس فيه بالحق في الحصول على الماء والشروط الصحية الملائمة.

ينبغي على الدول التي قدمت تعهّدات في الأمم المتحدة بتطبيق الحقوق في الحصول على المياه والشروط الصحية الملائمة أن تضمن أن يعكس الإعلان بجلاء مثل تلك التعهدات. ولهذا السبب تحث "منظمة العفو الدولية" و"ائتلاف ووش المتحد" تلك الدول، لاسيما الأعضاء منها في "المجموعة الزرقاء" المشاركة في "منتدى المياه العالمي " على أن تطالب بتعديل على "الإعلان" لكي يلتزم على نحو كامل بتحقيق الحقوق في الحصول على المياه والشروط الصحية الملائمة للجميع. وفي حال لم يتسنَّ إجراء مثل ذلك التعديل؛ فإن "منظمة العفو الدولية" و"ائتلاف ووش المتحد" يحثان الدول على رفض دعم "الإعلان الوزاري" بغية إيضاح أن تلك الدول ليست لديها نية في أن تنكث بتعهداتها المعلن عنها بخصوص حقوق الإنسان تلك.

ينبغي ألا يكون هناك أي حل وسط فيما يتعلق بتعهد الدول بتأدية الحقوق لجميع الأفراد في الحصول على مياه وشروط صحية مناسبة، وآمنة، ودون عوائق، وبشكل يمكن تحمل نفقاته، وعلى نحو مقبول. فهذه الحقوق أساسية للحياة والكرامة. لكن كثيراً ما يُحرم الناس من هذه الحقوق بسبب المكان الذي يعيشون فيه، وبسبب جنسهم، أو بسبب فشل حكوماتهم في إيلاء أولوية مناسبة لإتاحة الوصول إلى المياه والشروط الصحية الملائمة.

فإن لم تكن الدول التي ستجتمع معاً في "منتدى المياه العالمي" راغبة في أن تؤكد مجدداً بقوة وبوضوح الحقوقَ في الحصول المياه والشروط الصحية الملائمة والالتزام بتحقيقها، فسيفشل المنتدى حتى في البدء في تلبية تطلعات تلك الدول في توفير الحلول للناس غير القادرين على الحصول على المياه والشروط الصحية الملائمة.

خلفية

إن منتدى المياه العالمي هو لقاء يجمع عدداً من الأطراف المشتركة في المصالح المتعلقة بالمياه والشروط الصحية المناسبة يُعقد كل ثلاث سنوات. وسيُعقد "منتدى المياه العالمي السادس" في مدينة مارسيليا في الفترة بين 12-17 مارس/آذار من عام 2012 تحت شعار :" وقت للحلول." وينظم المنتدى "المجلسُ العالمي للمياه"، وهو منظمة غير حكومية، وبالتعاون مع الحكومة المضيفة، وهي حالياً فرنسا. وفي إطار المنتدى، يُنشر "الإعلان الوزاري" باسم الحكومات المشاركة في المنتدى.

أما على مستوى الأمم المتحدة، فمنذ شهر سبتمبر/أيلول من عام 2010 تبنّى "مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة" ثلاثة حلول تشدّد أن الحقوق في الحصول على المياه والشروط الصحية الملائمة هي حقوق إنسانية مستقاةٌ من الحق في الحصول على مستوى معيشة مناسب. وباعتبار أن الحصول على الحق في مستوى معيشة مناسب متضمَّنٌ في "الميثاق الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" و"ميثاق حقوق الطفل"؛ لذا فإن قرارات "مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة" أعادت التأكيد على أن الحقوق في الحصول على الماء والشروط الصحية الملائمة ملزمةٌ قانونياً. وقد أكدت القرارات مرة أخرى اعتراف "لجنة الأمم المتحدة الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، وهي الهيئة المشرفة على المعاهدة الخاصة بـ"الميثاق الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، بأن الحقوق في الحصول على المياه والشروط الصحية الملائمة متضمَّنةٌ في "الميثاق الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية". وقد أعادت اللجنة التأكيد على أن على الدول التزاماتٍ باحترام وحماية وتأدية الحقوق في حصول الجميع على مياه وشروط صحية ملائمة، وآمنة، ودون عوائق، ويمكن تحمل نفقاتها، وعلى نحو مقبول.

وفي مايو/أيار 2011 تبنّت "جمعية الصحة العالمية "، وهي الهيئة التي تضع القرارات في "منظمة الصحة العالمية"، بالإجماع قراراً يحث الدول على ضمان أن تدعم استراتيجياتُ الصحة الوطنية "التحقيقَ التقدمي لحقوق الإنسان في الحصول على الماء والشروط الصحية الملائمة بما يتيح للجميع دون تمييز الحصول على مياه وشروط صحية تكون ملائمة، وآمنة، ودون عوائق، وتكون متاحة، ويمكن تحمل نفقاتها، للاستخدامات الفردية والمنزلية."

يذكر أن المملكة المتحدة قد نأت بنفسها عن الإجماع بشأن قرارات "مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة" وعن أجزاء من قرار "جمعية الصحة العالمية " حيث إنها لا تعترف بالحق في الحصول على شروط صحية ملائمة.

ومن خلال القرارات آنفة الذكر فقد انضمت كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مرة واحدة على الأقل، باستثناء المملكة المتحدة، إلى إعلان يعترف بالحقوق في الحصول على المياه والشروط الصحية الملائمة.

يذكر أن "المجموعة الزرقاء" هي مجموعة من الدول من عدة مناطق في العالم تدعو لحق الإنسان في الحصول على الماء والشروط الصحية الملائمة. وتتضمن المجموعة بنغلادش والبرازيل وبوليفيا وكرواتيا ومصر وفرنسا وألمانيا والمغرب وسلوفاكيا وإسبانيا وأوروغواي.

ويشير قرار "جمعية الصحة العالمية" إلى "الحق الإنساني في الحصول على المياه والشروط الصحية الملائمة" وتشير قرارات "مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة" إلى "الحق الإنساني في الحصول الآمن على مياه للشرب والشروط الصحية الملائمة". إن "منظمة العفو الدولية" تفسر هذه القرارات باعتبار أنها تشمل اثنين من الحقوق: أولهما حقٌّ في الحصول على الماء، والثاني حق في الحصول على الشروط الصحية الملائمة. لقد أوردت "لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" أيضاً أن هناك حقوقاً واضحة في الحصول على المياه وعلى الشروط الصحية الملائمة. مثل هذا الاعتراف الواضح مهمٌّ باعتبار أن الشروط الصحية الملائمة تستحق اهتماماً خاصاً للحيلولة دون إغفالها.

إن هذا العمل يشكّل جزءاً من حملة "منظمة العفو الدولية" تحت شعار "فلنطالب الكرامة"، التي تركز على انتهاكات حقوق الإنسان التي تدفع بالفقر وتفاقمه. وفي إطار هذه الحملة تركز "منظمة العفو الدولية" على انتهاكات حقوق الإنسان ضد الناس الذين يعيشون في مساكن عشوائية ومساكن من الصفيح، بما في ذلك الحرمان من الحصول على الخدمات العامة على نحو متكافئ. للمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع الإلكتروني:

www.amnesty.org/en/demand-dignity

أما "ائتلاف ووش المتحد" فهو شراكة دولية تعمل للدعوة من أجل الحق في الحصول الآمن على مياه الشرب والشروط الصحية الملائمة والنظافة للجميع في كل مكان. للمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع التالي:

http://www.wash-united.org/about-us/who-we-are.html